المذاهب الاعتقادية

تمهيد :

١٢٥ — كان المؤمنون الأولون من المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان — يستقون عقيدتهم من القرآن الكريم ، ويعرفون ما يليق بذاته تعالى وما ينزه عنه جل وعلا من آياته ، تعالت كلماته ، ولذا لم يكن بينهم جدل فى شأن من شئون العقائد ، ولقد قال المقريزى فى خططه : « اعلم أن الله تعالى لما بعث من العرب نبيه محمداً رسولا إلى الناس جميعاً وصف لهم ربهم سبحانه وتعالى بما وصف به نفسه الكريمة فى كتابه العزيز الذى نزل به على قلبه الروح الأمين ، وبما أوحى إليه ربه تعالى ، فلم يسأل صلى الله عليه وسلم من العرب قرويهم وبدويهم عن معنى شىء من ذلك ، كما كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن أمر الصلاة والزكاة والحج ، وغير ذلك مما لله سبحانه وتعالى فيه أمر ونهى ، وكما سألوه عن أحوال يوم القيامة والجنة والنار ، إذ لو سأله إنسان منهم عن شىء من الصفات الإلهية لنقل كما نقلت الأحاديث الواردة عنه صلى الله عليه وسلم فى أحكام الحلال والحرام ، وفى الترغيب والترهيب ، وأحوال القيامة والملاحم والفتن ، ونحو ذلك مما تضمنته كتب الحديث معاجمها ومسانيدها وجوامعها ، ومن أمعن النظر فى دواوين الحديث النبوى ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرو قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد الصحابة رضى الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى شىء مما وصف الرب سبحانه وتعالى به نفسه الكريمة فى القرآن الكريم ، وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا على الكلام فى الصفات ، نعم ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل ، وإنما أثبتوا له تعالى صفات أزلية من العلم والقدرة والحياة والإرادة والسمع والبصر والكلام والجلال والإكرام والجود والإنعام والعزة والعظمة ، وساقوا الكلام سوقاً واحداً » .

١٢٦ — ذلك كلام المقريزى ، وهو ينطبق تمام الانطباق على المهاجرين والأنصار

والذين اتبعوهم فى إيمان صادق ،أما غير هؤلاء الذين أسلموا وجوههم لله تعالى ، فقد كان منهم أسئلة يريدون بها الفتنة ، وقد حكى الله تعالى حالهم فى قوله تعالت كلماته : (**فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب ، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب**) . وكانت المسألة التى أثيرت هى مسألة القدر

القـــدر :

١٢٧ — ويظهر أن المسألة التى كانت أحياناً تثير بعض المناقشات مسألة القدر وهى المسألة التى شغلت أصحاب الديانات القديمة ، وقد تكلم بالقدر المشركون وألقوا عن أنفسهم مسئولية الشرك بالقدر ، وقد قال سبحانه وتعالى عنهم (**سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ، كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا ، قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ، إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون**) ويقول الألوسى فى تفسير هذه الآية : ولم يريدوا بهذا الكلام الاعتذار عن ارتكاب القبيح إذ لم يعتقدوه ، قبح الله أفعالهم ، وهى أفعى لهم ، بل هم كما نطقت الآية يحسبون أنهم يحسنون صنعاً . وأنهم يعبدون الأصنام لتقربهم إلى الله زلفى ، وأن التحريم إنما كان من عند الله عز وجل ، ومرادهم بذلك الاحتجاج على أن ما ارتكبوه حق ومشروع ورضى الله عنه بناء على أن المشيئة والإرادة تساوى الأمر ، وتستلزم الرضا ، فيكون حاصل كلامهم أن ما ارتكبوه من الشرك والتحريم وغيرهما مما تعلقت به مشيئة الله تعالى وإرادته وكل ما تعلقت به مشيئته وإرادته فهو مشروع ومرضى عنه » .

وترى من هذا أن أولئك المشركين إنما يثيرون مسألة القدر ، ويحتجون بها على النبى صلى الله عليه وسلم .

١٢٨ — وقد كان يظهر فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم مثارات أخرى غير القدر يثيرها من تأثر بتعاليم قديمة . قال الشهرستانى فى الملل والنحل : « واعتبر حال طائفة جادلوا فى ذات الله تعالى تفكراً فى جلاله ، وتصرفاً فى أفعاله ، حتى منعهم وخوفهم بقوله تعالى : « **ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء وهم يجادلون فى الله وهو شديد المحال** » فهذا ما كان فى زمنه عليه الصلاة والسلام ، وهو على شوكته وقوته

وصحة بدنه، والمنافقون يخادعون فيظهرون الإسلام ويبطنون النفاق ، وإنما يظهر نفاقهم فى كل وقت باعتراض على حركاته وسكناته ، فصارت الاعتراضات كالبذور ، وظهرت منها الشبهات كالزرع .

ومهما يكن فى أمر هذه المسائل التى كانت تثار ، فأقوى مسألة كانت هى مسألة القدر ، وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن الخوض فيه مع وجوب الإيمان به . فقد ورد فى حديث سؤال جبريل للنبى صلى الله عليه وسلم أن جبريل عليه السلام قال : أخبرنى عن الإيمان ؟ قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيره وشره ؛ والإقرار بالقدر نوع من الإذعان لله . والإقرار بإحاطة علمه بكل شىء وتقديره فى الأزل كل ما هو كائن على مقتضى حكمة الله تعالى. ولذا حث النبى صلى الله عليه وسلم على الإيمان به ، ولكنه نهى عن الخوض فيه ، لأن الخوض فيه مضلة للأفهام ومزلة للأقدام ، وحيرة للعقول فى مضطرب من المذاهب والآراء ، وذلك يدفع إلى الفرقة والانقسام ، ولأن إثارة الجدل فيه إثارة فى أمر ليس فى سلطان المجادل الإقناع فيه ، وليس بيد أحد من الأدلة العقلية ما يحسم به الخلاف ، ويقطع فى الموضوع .

١٢٩ — ولما انتقل النبى صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى واختلط المسلمون بغيرهم من الأمم وأصحاب الديانات القديمة ، وفيهم من يتكلم فى القدر ومن يثبته ومن ينفيه — ابتدأت المناقشة فيه تأخذ شكلا لا يتفق مع أمر النبى صلى الله عليه وسلم بعدم الخوض فيه ، ويروى فى ذلك أن عمر بن الخطاب أتى بسارق ، فقال : لم سرقت ؟ فقال : قضى الله على ، فأقام عليه الحد ، ثم ضربه أسواطاً . فقيل له فى ذلك ، فقال أمير المؤمنين : « القطع للسرقة والجلد لما كذب على الله تعالى » .

وزعم بعض الناس أن الإيمان بالقدر ينافى الحذر ، فقيل لعمر عندما امتنع عن دخول مدينة فيها طاعون : أفراراً من قدر الله ، فقال الفاروق عمر : « نفر من قدر الله إلى قدر الله » وهو يشير بهذا إلى أن قدر الله تعالى محيط بالإنسان فى كل الأحوال ، وأنه لا يمنع الأخذ بالأسباب ، وإن ذات الأسباب مقدورة ، فيجب علينا الأخذ بها والسير فى طريقها ، إقامة للتكليفات وتحملا لتبعات الأشياء .

وزعم بعض الذين اشتركوا فى قتل الإمام الشهيد عثمان رضى الله عنه أنهم ما قتلوه

إنما قتله الله ، وحين حصبوه قال له بعضهم : الله هو الذى يرميك . فقال عثمان . «كذبتم ، لو رمانى الله ما أخطأنى» .

وما كانت هذه الظنون إلا بعض ما زرعه أهل الديانات الأخرى فى نفوس المسلمين .

١٣٠ — إذا أثيرت مسألة القدر ثارت حولها عجاجة ، فقد اضطربت فيها العقول ، ووجدت فيها ميداناً للمناقشة والجدل ، واتجه الناس فيه اتجاهات فلسفية أشبعوا بها ماعندهم من نهمة عقلية ، ولكنهم أوقعوا الناس فى حيرة واضطراب فكرى ونفسى ، ووجد بعض الذين ليس للدين حريجة فى نفوسهم فى القدر اعتذاراً من مقارفهم وتبريراً لمفاسدهم ؛ فساروا فيما يشبه الإباحية وإسقاط التكليف ، كما فعل المشركون وبعض المجوس قبل الإسلام .

وكان الكلام فى القدر يشتد كلما اتسع نطاق الفتن ؛ ولذا كان الكلام فيه فى عهد على أشد وأحد ، جاء فى نهج البلاغة وشرحه لابن أبى الحديد ما نصه :

« قام شيخ إلى على عليه السلام فقال : أخبرنا عن مسيرنا إلى الشام أكان بقضاء الله وقدره ، فقال الإمام : والذى فلق الحبة وبرأ النسمة ما وطئنا موطئاً ولا هبطنا وادياً إلا بقضاء الله وقدره . فقال الشيخ : فعند الله أحتسب عنائى ، ما أرى لى من الأجر شيئاً . فقال الإمام : مه أيها الشيخ ، لقد عظم الله أجركم فى مسيركم وأنتم سائرون ، وفى منصرفكم وأنتم منصرفون ، ولم تكونوا فى شىء من أحوالكم مكرهين ولا مضطرين ، فقال الشيخ : وكيف والقضاء والقدر ساقانا ؟ فقال الإمام : ويحك ! . لعلك ظننت قضاء لازماً وقدراً حتماً ، ولو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والوعد والوعيد والأمر والنهى ، ولم تأت لائمة من الله لمذنب ولا محمدة لمحسن ، ولم يكن المحسن أولى بالمدح من المسىء . ولا المسىء أولى بالذم من المحسن ، تلك مقالة عباد الأوثان وجنود الشيطان . وشهود الزور أهل العمى عن الصواب ، وهم قدرية هذه الأمة ومجوسها ، إن الله أمر تخييراً ونهى تحذيراً ، وكلف تيسيراً . ولم يعص مغلوباً ، ولم يطع كارهاً ، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عبثاً ، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلا ، ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار ، فقال الشيخ : فما القضاء والقدر اللذان ما سرنا إلا بهما ؟ فقال الإمام : « هو الأمر من الله تعالى والحكم » ثم تلا قوله سبحانه : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه » فنهض الشيخ مسروراً » .

هذا ما نقله « ابن أبي الحديد » و « الشريف الرضى » عن على رضى الله عنه ، ولئن صحت الرواية لتكونن دليلا على شيوع القالة فى القدر فى عصر على رضى الله عنه شيوعاً حاول به الإمام أن يمنع الخوض فيه بطريقة إعادة الأمر فيها إلى النصوص الظاهرة.

مرتكب الكبيرة :

١٣١ — وقد وجد فى عهد على كرم الله وجهه الجدل فى مسألة أخرى غير مسألة القدر ، وهى مسألة « مرتكب الكبيرة » . فإن الجدل فى هذه المسألة أثاره « الخوارج » بعد التحكيم ، إذ حكموا بكفر من رضى بالتحكيم ، باعتباره كبيرة فى نظرهم ، وكفروا عليا رضى الله عنه ، كما كفروا من معه ، وقد جر هذا إلى المناقشة فى شأن مرتكب الكبيرة : أهو مؤمن أو غير مؤمن ؟ أهو مخلد فى النار يوم القيامة ؟ أم يرجى له الغفران وأن رحمة الله وسعت كل شىء . وأخذ الجدل فيها ينمو ويزيد حتى اختلف العلماء فى ذلك اختلافاً كبيراً ، ويعد بعض العلماء هذه المسألة رأس مسائل المعتزلة التى عنوا بها . حتى كانت السبب فى تسميتهم المعتزلة .

١٣٢ — ولما جاء العصر الأموى واضطربت أمور السياسة فى أولها وجد فى ذلك المضطرب السياسى جدل فكرى لا يقل عنفاً عن هذا المضطرب بل كان كلاهما يتغذى من الآخر ويستمد منه حياة وقوة .

التفكير الفلسفى :

١٣٣ — وقد ابتدأت فى هذا العصر الآراء الفلسفية تنتشر بين المسلمين باختلاطهم بالفرس واليونان والرومان ، وكل هؤلاء كان للعلوم الفلسفية عندهم منزلة كبيرة ، وكان بالعراق مدارس فلسفية ، كما كان بفارس قبل الإسلام مثلها ، وقد تعلم الفلسفة بعض العرب فى هذه المدارس : كالحارث بن كلدة وابنه النضر ، ولما جاء الإسلام فى تلك الأصقاع وجد من سكانها من يجيدون العلوم الفلسفية ، ومنهم من كان يعلم المسلمين مبادئها ، وكان للسريان العمل البارز الظاهر فى ذلك . ويروى ابن خلكان أن خالد بن يزيد بن معاوية كان من أعلم قريش بفنون العلم ، وله كلام فى صنعة الكيمياء والطب ، وكان بصيراً بهذين العلمين متقناً لهما ، وله مسائل دالة على معرفته وبراعته . وأخذ الصنعة عن رجل من الرهبان يقال له مريانس الرومى ، وله

فيها ثلاث رسائل تضمنت إحداها ما جرى له مع مريانس المذكور وصورة تعلمه منه والرموز التى أشار إليها .

وأنه بدخول هذه الفلسفات المختلفة وجدت بحوث فلسفية كثيرة حول العقيدة ، فتكلم بعض العلماء فى كون صفات الله تعالى المذكورة فى القرآن غير الذات ، أم هى والذات شىء واحد ، وهل الكلام صفة الله تعالى ، وهل القرآن مخلوق ، وهكذا تكاثرت الموضوعات التى جرى فيها الخلاف ، ثم تجمع الكلام فى القدر ، واتجه إلى إرادة الإنسان ، أيعد الإنسان فاعلا مختاراً قادراً على ما يفعل أم يعد فيما يفعل كالريشة فى مهب الريح ، ليس لها إرادة تحركها ، وتوجهها التوجيه الذى تبتغيه ، وبذلك تسلسلت الأفكار والآراء ، وصار لكل جماعة من العلماء مجموعة من الآراء العلمية جعلتها ذات مذهب علمى صالح للدراسة والفحص ويجرى الجدل فيه وحوله ، وبذلك تكونت المذاهب الاعتقادية .

انقسام المذاهب القديمة :

ونكرر هنا ما قلناه من قبل ، وهو أن اختلاف المذاهب الاعتقادية ليس فى لب العقيدة ، ولكنه فى مسائل فلسفية لا تمس لب الاعتقاد ، وهو الوحدانية والإيمان بالرسل واليوم الآخر ، والملائكة ، وأن ما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم حق لا مجال للشك فيه ، ومسائل الاختلاف تدور حول الجبر والاختيار ، ومرتكب الكبيرة وحكمه ، وكون القرآن مخلوقاً أو غير مخلوق ، وقد انقسمت المذاهب القديمة إلى جبرية ومعتزلة ، ومرجئة ، وأشاعرة وماتريدية وحنابلة ، ولنتكلم فى كل مذهب من هذه المذاهب بكلمة موضحة ، وإن كانت غير مفصلة .

الجبرية :

١٣٤ — خاض العلماء فى حديث القدر وقدرة الإنسان بجوار قدرة الله سبحانه وتعالى فى عهد بنى أمية كما أشرنا ، وقد كان فريق من العلماء زعموا أن الإنسان لا يخلق أفعاله ، وليس له مما ينسب إليه من الأفعال شىء ، فقوام هذا المذهب « نفى الفعل حقيقة عن العبد ، وإضافته إلى الرب تعالى : إذ العبد لا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور فى أفعاله لا قدرة ولا إرادة ولا اختيار ، وإنما يخلق الله سبحانه وتعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق فى سائر الجمادات ، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب إلى الجمادات . وكما يقال أثمرت الشجرة أو جرى الماء ، وتحرك الحجر وطلعت الشمس

وغربت، وتغيمت السماء وأمطرت ، وازدهرت الأرض وأنبتت إلى غير ذلك ، والثواب والعقاب جبر فالتكليف أيضاً كان جبرا »(١) .

وقال ابن حزم فى حجتهم ؟ « احتجوا فقالوا : لما كان تعالى فعالا لايشبهه شىء من خلقه وجب ألا يكون أحد فعالا غيره . وقالوا أيضاً : معنى إضافة الفعل إلى الإنسان إنما هو كما تقول مات زيد، وإنما أماته الله، وقام البناء وإنما أقامه الله تعالى » .

١٣٥ — وقد خاض المؤرخون فى بيان أول من تكلم بهذه النحلة وأكثروا ، واعتقدوا أن النحلة التى تصير مذهباً من الصعب تعرف أول من نطق بها ، ولذا يصعب أن نعين مبدأ لهذه الفكرة، أو أن نذكر أول من قالها، ولكنا نجزم بأن القول فى الجبر شاع فى أول العصر الأموى وكثر حتى صار مذهباً فى آخره . وبين أيدينا رسالتان لعالمين جليلين عاشا فى أول العصر الأموى ، ذكرهما « المرتضى » فى كتابه « المنية والأمل » .

إحداهما « لعبد الله بن عباس » يخاطب جبرية أهل الشام ، وينهاهم عن هذا القول ، ويقول فيها :

« أما بعد : أتأمرون الناس بالتقوى ، وبكم ضل المتقون ؟ وتنهون الناس عن المعاصى ؛ وبكم ظهر العاصون، يا أبناء سلف المنافقين وأعوان الظالمين وخزان مساجد الفاسقين . . هل منكم إلا مفتر على الله ، يجعل إجرامه عليه سبحانه ، وينسبه علانية إليه » .

والثانية رسالة « الحسن البصرى » إلى قوم من أهل البصرة ادعوا الجبر وقد جاء فيها :

« ومن لم يؤمن بالله وقضائه وقدره فقد كفر ، ومن حمل ذنبه على ربه فقد كفر ، إن الله لايطاع استكراهاً، ولا يعصى لغلبة ، لأنه المليك لما ملكهم ، والقادر على ما أقدرهم عليه ، فإن عملوا بالطاعة لم يحل بينهم وبين ما فعلوا ، وإن عملوا بالمعصية، فلو شاء لحال بينهم وبين ما فعلوا ، فإذا لم يفعلوا فليس هو الذى أجبرهم على ذلك ، فلو أجبر الخلق على الطاعة لأسقط عنهم الثواب ، ولو أجبرهم على

---

(١) الملل والنحل الشهرستانى .

المعاصى لأسقط عنهم العقاب، ولو أهملهم لكان عجزاً فى القدرة ، ولكن له فيهم المشيئة التى غيبها عنهم فإن عملوا بالطاعات كانت له المنة عليهم ».

وفى هذا الكلام تصريح بأن ناساً قالوا بالجبر ، وأن ابن عباس والحسن يردان عليهم ويبينان الحق فى المسألة ،ولقد روى ابن عبد الله بن عباس أنه قال : «كنت جالساً عند أبى إذ جاء رجل فقال : يا ابن عباس إن ها هنا قوماً يزعمون أنهم أتوا من قبل الله وأن الله أجبرهم على المعاصى ، فقال : لو أعلم أن ها هنا منهم أحداً لقبضت على حلقه فعصرته حتى تذهب روحه عنه ؛ لاتقولوا أجبر الله على المعاصى ، ولا تقولوا لم يعلم الله ما العباد فاعلوه »(١) .

١٣٦ — وقد تبين مما ذكرنا أن تلك النحلة ابتدأت تظهر فى عصر الصحابة ، بل كانت تجرى على ألسنة المشركين كما ذكر القرآن الكريم فيما تلونا آنفا ، ولكن الذى امتاز به العصر الأموى بالنسبة لها أن صارت نحلة ، ومذهباً له ناس يعتنقونه ويدعون إليه ، ويدرسونه ويبينونه للناس .

وقد قالوا أن أول من فعل ذلك بعض اليهود فقد علموه بعض المسلمين وهؤلاء أخذوا ينشرونه ،ويقال أن أول من دعا إلى هذه النحلة من المسلمين « الجعد بن درهم » وقد تلقاه عن يهودى بالشام ، ونشره بين الناس بالبصرة ثم تلقاه عنه « الجهم بن صفوان » وقد جاء فى سرح العيون فى الكلام على الجعد بن درهم :

« تعلم منه الجهم بن صفوان القول الذى نسب إليه الجهمية(٢) وقيل أن الجعد أخذ ذلك عن أبان بن سمعان وأخذه أبان عن طالوت بن أعصم اليهودى »(٣) .

ولكنا مع ذلك القول لا نقول أن تلك النحلة انفرد ببذرها اليهود ،لأن الفرس كانت تجرى بينهم مثل هذه الأفكار من قبل ،فكانت من البحوث التى طرقها الزرادشتية والمانوية وغيرهم،وقد جاء فى كتاب المنية والأمل : عن الحسن أن رجلا من فارس جاء إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال له : « رأيت أهل فارس ينكحون بناتهم

---

(١) المنية والأمل .
(٢) أى الجبر .
(٣) سرح العيون فى رسالة ابن زيدون .

وأخواتهم فإن قيل لهم لم تفعلون ؟ قالوا قضاء الله وقدره ، فقال عليه السلام : « سيكون فى أمتى من يقولون مثل ذلك وأولئك مجوس أمتى » :

١٣٧ — تبنى ذلك المذهب الجهم بن صفوان واستمر آخذاً به يدعو إليه ، والجهم بن صفوان خراسانى من موالى بنى راسب ، كان كاتباً لشريح بن الحارث ، وخرج معه على نصر بن سيار ، وقتله مسلم بن أحوز المازنى فى آخر عهد بنى مروان .

وقد اتخذ مكاناً لدعوته خراسان وما حولها وانتشر فيها ، ولما قتل اتخذ أتباعه « نهاوند » مقاماً لهم ، واستمر المذهب بهذه البلاد إلى أن تغلب عليه مذهب أبى منصور الماتريدى فيها ، كما سنبين إن شاء الله تعالى .

١٣٨ — ولم يكن مذهب جهم هو القول بالجبر فقط بل إن جهماً كان يدعو إلى آراء أخرى منها :

(أ) زعمه أن الجنة والنار تفنيان ، وأنه لا شىء من الأشياء يكون خالدا . والخالد المذكور فى القرآن هو طول المكث وبعد الفناء ، لا مطلق البقاء .

(ب) وزعمه أن الإيمان هو المعرفة ، وأن الكفر هو الجهل . وعلى مقتضى ظاهر مذهبه يكون اليهود الذين عرفوا أوصاف النبى صلى الله عليه وسلم مؤمنين ، وكذلك المشركون الذين جحدوا بها واستيقنتها أنفسهم . ولكنه يقول أن الإذعان يتبع المعرفة ، ليست المعرفة التى تعتبر إيماناً هى مجرد التصور ، بل إنها المعرفة القوية التى توجب التصديق والإذعان .

(جـ) وزعمه أن كلام الله حادث وليس بقديم وقد انبنى على ذلك القول بخلق القرآن فى نظر بعض العلماء وإن كان للمسألة نظر آخر ، سنبينه فى موضعه إن شاء الله تعالى .

(هـ) ولم يصف الله تعالى بأنه شىء ، ولا بأنه حى ، ولا بالعلم ، وقال لا أصفه بوصف يجوز إطلاقه على الحوادث .

(و) وقد نفى رؤية الله تعالى يوم القيامة .

١٣٩ — وقد تبعه فى هذه الآراء كثيرون ، غير أن النحلة التى ظهر بها الجهمية وشهرتهم وصارت خاصة بهم هى القول بالجبر ، وأن الإنسان لا إرادة له ولا فعل ،

وأما الآراء الأخرى فإن غيرهم يشاركهم فيها ، فخلق القرآن قاله المعتزلة ، ونفى صفة الكلام قاله المعتزلة أيضاً ، وهكذا .

وقد تقدم السلف والخلف للرد على هذه النحلة . وقد نقلنا لك رد الحسن البصرى ، ومن قبله ابن عباس وكذلك أنكر فكرة « الجبر » طائفة كبيرة من علماء الكلام ، والفقهاء والمحدثين .

١٤٠ — ولقد وضح « ابن القيم » فى كتابه « شفاء العليل » فكرة أهل الجبر ووجه مخالفتها لما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مناظرة تصورها بين جبرى وسنى ، وقد جاء فى هذه المناظرة .

قال « الجبرى » : القول بالجبر لازم لصحة التوحيد ولا يستقيم التوحيد إلا به ، لأننا إن لم نقل بالجبر أثبتنا فاعلا للحوادث غير الله مع أن الله إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، وهذا شرك ظاهر لا يخلص منه القول بالجبر .

قال « السنى » : بل القول بالجبر مناف للتوحيد ، فهو مناف للشرائع ودعوة الرسل ، والثواب ، والعقاب ، فلو صح الجبر لبطلت الشرائع ، ولبطل الأمر والنهى ، ويلزم من بطلان ذلك بطلان الثواب والعقاب .

قال « الجبرى » : ليس من العجب دعواك منافاة الجبر للأمر والنهى ، والثواب والعقاب ، فإنه لم يزل يقال ، وإنما العجب دعواك منافاته للتوحيد وهو من أقوى مظاهر التوحيد . فكيف يكون المصور للشىء المقوى له منافياً له .

قال « السنى » : منافاته للتوحيد من أظهر الأمور ، ولعلها أظهر من منافاته الأمر والنهى ، وبيان ذلك أن أصل عقيدة التوحيد هو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . والجبر ينافى الكلمتين . فإن الإله هو المستحق لصفات الكمال المنعوت بنعوت الجلال ، وهو الذى تؤلهه القلوب ، وتصمد إليه بالحب والخوف والرجاء ، فالتوحيد الذى جاءت به الرسل هو إفراد الرب بالتأله الذى هو كمال الذل والخضوع والانقياد له ، مع كمال المحبة والإنابة وبذل الجهد فى طاعته ومرضاته ، وإيثار محبته ومراده الدينى ، على محبة العبد ومراده ، فهذا أصل دعوة الرسل ، وإليه دعوا الأمم ، وهو التوحيد الذى لا يقبل الله من أحد ديناً سواه ، لا من الأولين ولا من الآخرين ، وهو الذى أمر به رسله ، وأنزل به كتبه ، ودعا إليه عباده ، ووضع

لهم دار الثواب والعقاب لأجله ، وشرع الشرائع لتكميله وتحصيله ، وكان من قولك أيها الجبرى أن العبد لا قدرة له على هذا ألبتة ولا أثر له فيه ، ولا هو فعله ، وأمره بهذا أمر بما لا يليق ، بل أمر بإيجاد فعل الرب ، أو أن الله سبحانه وتعالى أمره بذلك ، وأجبره على ضده ، وحال بينه وبين ما أمره به ، ومنعه منه وصده عنه ، ولم يجعل له سبيلا بوجه من الوجوه فلا تناله القلوب بالمحبة والود والشوق والطلب وإرادة وجهه. والتوحيد معنى ينتظم من إثبات معنى الإلهية وإثبات العبودية فرفعت معنى الإلهية بإنكار كونه محبوباً مودوداً تتنافس القلوب فى محبته وإرادة وجهه والشوق إلى لقائه ، ورفعت معنى العبودية بإنكار كون العبد فاعلا وعابداً ومحباً . فضاع التوحيد بين الجبر وإنكار محبته ، فإنك وصفته بأنه يأمر عبده بما لا قدرة له على فعله وينهاه عما لا يقدر على تركه ، بل يأمر بفعله هو سبحانه وينهاه من فعله هو سبحانه ، ثم يعاقبه أشد العقوبة على ما لم يفعله ألبتة بل يعاقبه على أفعاله هو سبحانه ، وصرحت بأن عقوبته على ترك ما أمره ، وفعل ما نهاه بمنزلة عقوبته على ترك طيرانه إلى السماء ، وترك تحويله للجبال عن أماكنها ونقله مياه البحار من مواضعها. وبمنزلة عقوبته له على مالا صنع له فيه من لونه ومن طوله وقصره . وصرحت بأنه يجوز عليه أن يعذب أشد العذاب من لم يعصه طرفة عين ، وأن حكمته ورحمته لا تمنع ذلك ، بل هذا جائز عليه ، ولو أخبر عن نفسه أنه لا يفعل ذلك ، لم تنزهه عنه ؛ وقلت أن تكليف عباده بما كلفهم إياه بمنزلة تكليف الأعمى الكتابة ، وتكليف الزمن الطيران ، فبغضت الرب إلى من دعوته إلى هذا الاعتقاد ، ونفرته منه ، وزعمت أنك تقر بذلك توحيده وقد قلعت شجرة التوحيد من أصلها ، وأما منافاة الجبر للشرائع فأمر ظاهر لانخفاء به ، فإن مبنى الشرائع على الأمر والنهى ، وأمر الآمر بفعل نفسه لا بفعل المأمور ونهيه عن فعله لا فعل المنهى عبث ظاهر ، فإن متعلق الأمر والنهى فعل العبد وطاعته ومعصيته ، فمن لا فعل له كيف يتصور أن يوقعه بطاعة أو معصية . وإذا ارتفعت حقيقة الطاعة والمعصية ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب ، وكان ما يفعله الله تعالى بعباده يوم القيامة من النعم والعذاب أحكاماً جارية عليهم بمحض المشيئة والقدرة ، لا أنها بأسباب طاعتهم ومعصيتهم .

قال « الجبرى » : إذا صدر عن العبد حركة معينة فإما أن تكون مقدورة للرب وحده ، أو العبد وحده ، أو لهما ، أو لا للرب ولا للعبد ، وهذا القسم الأخير

باطل قطعاً، والأقسام الثلاثة قد قال بكل واحد منها طائفة . فإن كانت مقدورة للرب وحده فهو الذى نقوله ، وذلك عين الجبر ، وإن كانت مقدورة للعبد وحده فذلك إخراج لبعض الأشياء عن قدرة الرب تعالى ، فلا يكون على كل شيء قديرا ، ويكون العبد الضعيف المخلوق قادراً على ما لم يقدر عليه خالقه وفاطره ، وهذا هو الذى فارقت به القدرية التوحيد ، وضاهت به المجوس ، وإن كانت مقدورة للرب والعبد لزمت الشركة ، ووقع مفعول بين فاعلين ومقدور بين قادرين وأثر بين مؤثرين ، وذلك محال ، لأن المؤثرين إذا اجتمعا استقلالا على أثر واحد فهو غنى عن كل منهما ، بكل منهما ، فيكون محتاجاً إليهما مستغنياً عنهما .

قال « السنى » : قد دل الدليل على شمول قدرة الرب سبحانه لكل ممكن من الذوات والصفات والأفعال : وأنه لا يخرج شيء عن مقدوره ألبتة ، ودل الدليل أيضاً على أن العبد فاعل لفعله بقدرته وإرادته ، وأنه فعل له حقيقة يمدح ويذم به عقلا وعرفاً وشرعاً فطرة الله التى فطر عليها العباد حتى الحيوان البهيم ، ودل الدليل على استحالة مفعول واحد بالعين بين فاعلين مستقلين ، وأثر واحد بين مؤثرين فيه على سبيل الاستقلال ، ودل الدليل أيضاً على استحالة حادث من غير محدث ، ورجحان راجح من غير مرجح ، وهذه أمور كتبها الله تعالى فى القول ، وحجج العقل لا تتناقض ، ولا تتعارض ، ولا يجوز أن يضرب بعضها ببعض ، بل يقال بها كلها ، ويذهب إلى موجبها ، فإنها يصدق بعضها بعضا ، وإنما يعارض بينها من ضعفت بصيرته ، وإن كثر كلامه وكثرت شكوكه ، والعلم أمر آخر وراء الشكوك ، ووراء الإشكالات ، ولهذا تناقض الخصوم ، والصواب فى هذه المسألة أن يقال تقع الحركة بقدرة العبد وإرادته التى جعلها الله فيه ، فالله سبحانه وتعالى إذا أراد فعل العبد خلق الله القدرة والداعى إلى فعله ، ويضاف الفعل إلى قدرة العبد إضافة السبب إلى سببه ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى الخالق ، فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين أحدهما أثر لقدرة الآخر وهى جزء سبب ، وقدرة الآخر مستقلة التأثير . والتعبير عن هذا المعنى بمقدور بين قادرين تعبير فاسد وتلبيس . فإنه يوهم أنهما متكافئان فى القدرة ، كما تقول هذا الثوب بين هذين الرجلين ، وهذه الدار بين هذين الشريكين ، وإنما المقدور واقع بالقدرة الحادثة وقوع المسبب بسببه والسبب والمسبب والفاعل والآلة كله أثر القدرة القديمة ، ولا تعطل قدرة الرب سبحانه وتعالى عن شمولها وكمالها ، وتناولها لكل ممكن وليس

فى الوجود شيء مستقل بالتأثير سوى مشيئة الرب سبحانه وتعالى ،وقدرته ، وكل ما سواه مخلوق له ، وهو أثر قدرته ومشيئته ، ومن أنكر ذلك لزمه إثبات خالق سوى الله سبحانه ، أو القول بوجود مخلوق لا خالق له .

قال « الجبرى » : ضلال الكافر وجهله عند القدرى مخلوق له ،وجود بإيجاده واختياره، وهذا ممتنع ، فإنه لو كان كذلك لكان قاصداً له ، إذ القصد من لوازم الفعل اختياراً ، واللازم ممتنع ، فإن عاقلا لا يريد لنفسه الضلال والجهل فلا يكون فاعلا له اختياراً .

قال السنى : عجباً لك أيها الجبرى ، تنزه العبد أن يكون فاعلا للكفر والظلم ، وتجعل ذلك كله لله ، ومن العجب قولك أن العاقل لا يختار لنفسه الكفر والجهل ، وأنت ترى كثيراً من الناس يقصد لنفسه ذلك عناداً وبغياً وحسداً مع علمه بالرشد والحق فى خلافه ، فيطيع دواعى هواه وغيه وجهله ، ويخالف دواعى رشده وهداه ، ويسلك طريق الضلال ، ويتنكب طريق الهدى ، وهو يراهما جميعاً .

قال أصدق القائلين : (سأصرف عن آياتى الذين يتكبرون فى الأرض بغير الحق ، وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها وإن يروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلا ، وإن يروا سبيل الغى يتخذوه سبيلا ، ذلك بأنهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين) وقال تعالى : (أما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى) وقال تعالى عن قوم فرعون (فلما جاءتهم آياتنا مبصرة قالوا هذا سحر مبين . وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً) وقال تعالى : (وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل، وكانوا مستبصرين) وقال تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق) وقال تعالى : (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله بغياً أن ينزل الله من فضله على من يشاء من عباده) وقال تعالى : (لم تكفرون بآيات الله وأنتم تشهدون . يأهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون) وقال تعالى : (يا أهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجاً وأنتم شهداء) وهذا فى القرآن كثير يبين سبحانه فيه اختيارهم الضلال والكفر عمداً على علم، هذا وكم من قاصد أمراً يظن أنه رشد وهو ضلال وعمى(١) .

---

(١) راجع المناظرة بأكملها فى كتاب شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل .

القـــدرية :

١٤١ — خاض المسلمون فى القضاء والقدر فى آخر عصر الراشدين وعصر الأمويين، كما ذكرنا ، وقد بينا أن فريقاً غالى فنفى أن يكون للإنسان إرادة فيما يفعل ، وهؤلاء هم الجبرية ، وهؤلاء القدرية غالوا أيضاً . فقالوا إن كل فعل للإنسان هو إرادته المستقلة عن إرادة الله سبحانه وتعالى ، ومن هؤلاء المعتزلة — وإن كانوا قد عرفوا بالكلام فى مسائل أخرى ، وهذه إحدى مسائلهم ، ولذلك عد الاعتزال مذهباً قائماً بذاته غير مندغم فى هذا المذهب ، ولم يقف هؤلاء القدرية عند هذا الحد الذى يشتركون فيه مع المعتزلة ، بل كان منهم من غالى أكثر من ذلك. فنفى عن الله تعالى « القدر » بمعنى العلم والتقدير . وقال فى ذلك « الأمر أنف » فيروى أن معبد ابن خالد الجهنى وهو من رءوسهم سمع من يتعلل فى المعصية بالقدر ، فقال فى الرد عليه : « لاقدر والأمر أنف » أى أن الأمور يستأنف العلم بها ، وتستأنف بالتالى إرادتها ، وكأنه بهذا نفى الإرادة الأزلية ، ونفى العلم الأزلى القديم ، وذلك ليخرج فعل الإنسان عن نطاق قدرة الخلاق العليم .

١٤٢ — وقد دهش بعض المؤرخين من تسميتهم « بالقدرية » لأنهم نفاة للقدر فكيف ينسبون إليه ؟ فقال قوم إنه لا مانع من أن ينسبوا إلى ضد ما يقولون، كما تسمى الأشياء بأضدادها ، وقال قوم إنهم نفوا القدر عن الله ، وأثبتوه للعبد فسموا لذلك قدرية ، إذ جعلوا كل شىء لإرادة الإنسان وقدرته فكأنما أعطوا الإنسان سلطاناً على القدر ، ويميل بعض الكتاب إلى أن هذا الوصف ذكرهم به مخالفوهم لينطبق عليهم الأثر : « القدرية مجوس هذه الأمة » .

وقد ذكر المرحوم الأستاذ الشيخ مصطفى صبرى أفنـدى شيخ إسلام تركيا السابق علة أخرى لهذه التسمية ، وتلك العلة هى مقاربة رأيهم لبعض عقائد المجوس : فالمجوس ينسبون الخير إلى الله ، والشر إلى الشيطان . ويقولون إن الله لا يريده .

١٤٣ — وقد خاض المؤرخون فى بيان أول من دعا إلى ذلك المذهب ، وفى أى أرض نبت وترعرع ونما . وإن رأينا أن الأفكار التى تشيع وتنتشر من الصعب الوصول إلى مبدئها على وجه الجزم واليقين من غير حدس أو تخمين ، وكذلك الشأن فى هذه الفكرة ، غير أن جل الباحثين ذكروا أن هذه النحلة كان أول ظهورها فى الإسلام

فى البصرة فى متناحر الآراء ومضطرب الأفكار ومزيج النحل ، والعراق كله كان موضعاً لذلك التناحر ،ولقد جاء فى كتاب « سرح العيون » : « قيل أول من تكلم فى القدر رجل من أهل العراق كان نصرانياً، فأسلم ثم تنصر ، وأخذ عنه معبد الجهنى وغيلان الدمشقى . ومن هذا نرى الفكرة دخيلة فى الإسلام ، وراجت بين المسلمين من عنصر أجنبى دعا إليها باسم الإسلام ، وهو يضمر غيره » .

١٤٤ — وقد تصدى لهذه الدعوة الرجلان اللذان أخذا عنه ،وهما معبد الجهنى وقد تولى الدعوة فى العراق ، وثانيهما غيلان الدمشقى ، وقد أخذ يدعو إلى المذهب بدمشق ،فأما معبد فقد أخذ يدعو إليها زمناً غير قصير ،حتى كانت فتنةعبدالرحمن ابن الأشعث فانضم إليها . ولما هزم ابن الأشعث كان هو ممن قتلهم الحجاج باعتباره من دعاة هذه الفتنة وأنصارها ، وهكذا نراه يخب ويضع فى كل فتنة تثار حتى دق عنقه .

وأما غيلان الدمشقى فقد استمر داعياً لها بالشام ،وقد ناقشه عمر بن عبد العزيز ، وكتب هو إليه كتبا يدعوه فيها إلى التمسك بالعدل ، ومن هذه الكتب كتاب أرسله إلى عمر جاء فيه :

« أبصرت يا عمر وماكدت ، ونظرت وماكدت ، اعلم يا عمر أنك أدركت من الإسلام خلقاً بالياً ،ورسماً عافياً . فيا ميت بين الأموات لا ترى أثراً فتتبع ولا تسمع صوتاً فتنتفع ، طغى على السنة ، وظهرت البدعة ، أخيف العالم فلا يتكلم ، ولا يعطى الجاهل فيسأل ، وربما نجت الأمة بالإمام ، وربما هلكت بالإمام ، فانظر أى الإمامين أنت فإنه تعالى يقول : « وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا » فهذا إمام هدى هو ومن اتبعه شريكان ، وأما الآخر فقال تعالى : « وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون » ولن تجد داعياً يقول : تعالوا إلى النار ، إذن لا يتبعه أحد ، ولكن الدعاة إلى النار هم الدعاة إلى معاصى الله سبحانه وتعالى ، فهل وجدت يا عمر حكيماً يعيب ما يصنع أو يصنع ما يعيب ، أو يعذب على ما قضى ، أو يقضى ما يعذب عليه ،أم هل وجدت رحيماً يكلف العباد فوق الطاقة ،أو يعذبهم على الطاعة ، أم هل وجدت عدلا يحمل الناس على الظلم والتظالم ، وهل وجدت صادقاً يحمل الناس على الكذب والتكاذب ، كفى ببيان هذا بياناً ، وبالعمى عنه عمى»(١) .

(١) المنية والأمل للمرتضى .

هذا ما كتب به إلى « عمر بن عبد العزيز » أو بعض ما كتب به إليه ، وروى أن عمر بن عبد العزيز دعاه وناقشه فى نحلته ، وقطع حجته . فقال غيلان له : يا أمير المؤمنين ، لقد جئتك ضالا فهديتنى ، وأعمى فبصرتنى ، وجاهلا فعلمتنى ، والله لا أتكلم فى شىء من هذا الأمر . ولكن يظهر أنه عاد إلى دعوته بعد موت أمير المؤمنين . ويروى المرتضى فى المنية والأمل أن عمر بن عبدالعزيز قال لغيلان : أعنى على ما أنا فيه ، فقال له غيلان : ولنى بيع الخزائن ورد المظالم فولاه ، فكان يبيعها وينادى عليها قائلا : تعالوا إلى متاع الخونة ، تعالوا إلى متاع الظلمة ، تعالوا إلى متاع من خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أمته بغير سنته وسيرته »(١) .

١٤٥ — وقد عاد غيلان إلى دعوته بعد موت عمر بن عبد العزيز حتى جاء هشام ابن عبد الملك ، وقد كثرت هذه النحل ، وصارت فارس وخراسان صدرهما الذى تصدر عنه ، وأحس بالخطر يجىء على دولته من هذا المكان ، فأخذ يحارب كل شىء تهب ريحه منهما ، وقد رأينا واليه بخراسان يقتل الجعد بن درهم لقوله أن القرآن مخلوق ، فكان لابد أن يتبع غيلان وألا يتركه يستمر فى دعايته ، ولكنه لا يريد أن يقتله من غير حجة ولا برهان ، ولذلك دعاه لمناقشة فقيه الشام الإمام الأوزاعى فناقشه حتى قطعه كما جاء فى العقد الفريد وسرح العيون ، وقد روى هذه المناقشة صاحب كتاب محاسن المساعى فى مناقب أبى عمر الأوزاعى ، وقال إنها مناقشة مع قدرى ، ويظهر من موازنتها بما جاء فى العقد وسرح العيون أن القدرى هو غيلان الدمشقى وها هى ذى المناقشة كما جاءت فى محاسن المساعى ومقدمتها هى :

كان على عهد هشام بن عبد الملك رجل قدرى ، فبعث هشام إليه فقال له : قد كثر كلام الناس فيك ، قال : نعم يا أمير المؤمنين ، ادع من شئت فيجادلنى ، فإن أدركت على بذلك فقد أمكنتك من علاوتى ، فقال هشام : قد أنصفت . فبعث إلى الأوزاعى ، فلما حضر قال له هشام : يا أبا عمر ناظر لنا هذا القدرى .

فقال الأوزاعى مخاطباً غيلان : اختر ، إن شئت ، ثلاث كلمات وإن شئت أربع كلمات ، وإن شئت واحدة .

---

(١) نفس المصدر ،

فقال القدرى (غيلان) : بل ثلاث كلمات .

فقال الأوزاعى : أخبرنى عن الله عز وجل هل قضى على ما نهى؟

فقال القدرى غيلان : ليس عندى فى هذا شيء .

فقال الأوزاعى : هذه واحدة ، ثم قال : أخبرنى عن الله عز وجل أحال دون ما أمر .

فقال القدرى : هذه أشد من الأولى ، ما عندى فى هذا شيء .

فقال الأوزاعى : هاتان اثنتان يا أمير المؤمنين ، ثم قال : أخبرنى عن الله عز وجل : هل أعان على ما حرم ؟

فقال القدرى غيلان : هذه أشد من الأولى والثانية ، ما عندى فى هذا شيء .

فقال الأوزاعى : يا أمير المؤمنين هذه ثلاث كلمات .

فأمر هشام فضربت عنقه .

ثم قال هشام للأوزاعى : فسر لنا هذه الكلمات الثلاث ما هى ؟ قال : نعم يا أمير المؤمنين ، أما تعلم يا أمير المؤمنين أن الله تعالى قضى على ما نهى ؟ نهى آدم عن الأكل من الشجرة ثم قضى عليه بأكلها ، فأكلها . يا أمير المؤمنين : أما تعلم أن الله تعالى حال دون ما أمر ، إذ أمر إبليس بالسجود لآدم ثم حال بينه وبين السجود ، أما تعلم يا أمير المؤمنين أن الله تعالى أعان على ما حرم ، حرم الميتة والدم ولحم الخنزير ، ثم أعان عليها بالاضطرار . . فقال هشام : أخبرنى عن الواحدة ما كنت تقول له ، قال كنت أقول له : أخبرنى عن الله عز وجل حيث خلقك . خلقك كما شاء ، أو كما شئت ، فإنه يقول : كما شاء ، فأقول له : أخبرنى عن الله عز وجل ، أيتوفاك إذا شئت ، أو إذا شاء ، فإنه يقول إذا شاء ، فأقول له أخبرنى عن الله عز وجل ، إذا توفاك أين تصير ، أحيث شئت أم حيث شاء ، فإنه كان يقول حيث شاء . يا أمير المؤمنين ، من لم يمكنه أن يحسن خلقه ولا يزيد فى رزقه ، ولا يؤخر أجله ، ولا يصير نفسه حيث شاء ، فأى شيء فى يده من المشيئة يا أمير المؤمنين ، إن القدرية ما رضوا بقول الله تعالى ، ولا بقول الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ولا بقول أهل الجنة ولا بقول

أهل النار ، ولا بقول الملائكة ، ولا بقول أخيهم إبليس . فأما قول الله تعالى : « فاجتباه ربه فجعله من الصالحين » وأما قول الملائكة فهو : « لا علم لنا إلا ما علمتنا » وأما قول الأنبياء فقال شعيب عليه السلام : « وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » وقال إبراهيم عليه السلام : « لئن لم يهدني ربي لأكونن من القوم الضالين » وقال نوح عليه السلام : « ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم هو ربكم » أما قول أهل الجنة ، فإنهم قالوا : « الحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله » وأما قول أهل النار فهو : « لو هدانا الله لهديناكم » ، وأما قول إبليس : فهو « رب بما أغويتني » .

١٤٦ — وإن هذه المناظرة إذا صحت (ولا مانع عندنا من قبولها) ليست مناظرة تساوى الطرفان فيها ، بل كان أحدهما حراً طليقاً في إلقاء الأسئلة ، والآخر ليس له إلا أن يجيب من غير استفسار ، فإما الإجابة وإما السيف . ويظهر من سياق القول أن الحكم بالإعدام قد سبقها ، فكانت تبريراً للإعدام أمام الناس ، ولم تكن سببه وباعثه . ومثله كمثل من يحكم ثم يسمع الشهادة لأجل تنفيذ الحكم . لا لأجل إصدار الحكم ، ثم إن الأسئلة كلها كانت تتجه نحو غاية واحدة تبلغ من الإبهام حد الإلغاز ، حتى إن هشاما لم يفهم السؤال في الأصل ، ولو كان يريد الحق لاستفسر عن المعنى قبل أن يقتل ، فكانت أشبه بالأحاجي منها بالأسئلة ، ولم تكن إذن مناقشة . بل كانت تعلة تتخذ ذريعة للقتل الذي تقرر قبلها .

ومهما يكن الأمر في هذه المناقشة ، فإنها بلا ريب تدل على علم الأوزاعي الدقيق بالقرآن الكريم ، وعلى أنه كان على استعداد لهذه المناقشة قبل وقوعها ، وأنه أخذ الأهبة ، وقد ساق فيها آيات قرآنية كريمة تدل بظاهرها على ما ينافي القدرية .

١٤٧ — قتل غيلان فهل مات المذهب بموته ؟ والجواب عن ذلك أنه لم يمت ولم يذب في غيره ، كما قال بعض العلماء ، إذ زعم أنه ذاب في مذهب المعتزلة ، فإنه قد دام بعد ذلك بين أهل البصرة قروناً طويلة ، فرخ فيها ، بل تحول عند طائفة منهم إلى ما يشبه « مذهب الثنوية الذين جعلوا العالم محكوماً بقوتين ، النور والظلمة ، وجعلوا الخير إلى النور ، والشر إلى الظلمة ، فأولئك نسبوا لله فعل الخير ، ولأنفسهم فعل الشر من غير أن يكون لله إرادة ، بل معاندين ذلك إرادته « سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً » .

مجادلة بين قدرى وسنى (١) :

١٤٨ — وقد صور ابن القيم مناظرة بين قدرى وسنى ، فيها يحتج كل فريق لمذهبه ، فهى تصور المذهبين مع ترجيح السنى على القدرى ، ونحن نثبت هنا بعض هذه المناظرة :

القدرى : قد أضاف الله تعالى الأعمال إلى العباد بأنواع الإضافة العامة والخاصة ، فأضافها إليهم بالاستطاعة تارة كقوله تعالى : ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات » وبالمشيئة تارة أخرى ، كقوله تعالى : « لمن شاء منكم أن يستقيم » وبالإرادة تارة كقول الخضر : « فأردت أعيبها » وبالفعل والكسب والصنع ، كقوله تعالى : « يفعلون » « بما كنتم تكسبون » « لبئس ما كانوا يصنعون » . وأما الإضافة الخاصة كإضافة الصلاة والصيام ، والحج ، والطهارة ، والزنى ، والسرقة ، والقتل ، والكذب ، والكفر والفسوق ، وإضافة سائر أفعالهم إليهم ، وهذه الإضافة تمنع إضافتها إليه سبحانه دونهم ولا إليه سبحانه معهم ، فهى إذن مضافة إليهم دونه .

السنى : هذا الكلام مشتمل على حق وباطل ، أما قولك إنه أضاف الأفعال إليهم فحق لا ريب فيه ، ولكن قولك هذه الإضافة تمنع إضافتها إليه كلام فيه إجمال وتلبيس ، فإن أردت بمنع الإضافة إليه منع قيامها به ، ووصفه بها ، وجريان أحكامها عليه ، واشتقاق الأسماء منها له — فنعم ، هى غير مضافة إليه بشىء من هذه الاعتبارات والوجوه ، وإن أردت بعدم إضافتها إليه عدم إضافتها إلى علمه وقدرته عليها ومشيئته العامة وخلقه فهذا باطل ، فإنها معلومة له سبحانه وتعالى ، القدرة له مخلوقة ، وإضافتها إليهم لا تمنع هذه الإضافة ، كالأموال فإنها مخلوقة ا سبحانه ، وهى ملكه حقيقة قد أضافها إليهم ، فالأعمال والأموال خلقه وملكه ، وهو سبحانه يضيفها إلى عبيده ، وهو الذى جعلهم مالكيها وعامليها ، فصحت النسبتان ، وحصول الأموال بكسبهم وإرادتهم كحصول الأعمال ، وهو الذى خلق الأموال وكاسبيها والأعمال وعامليها ، فأموالهم وأعمالهم ملكه وبيده ، كما أن أسماعهم وأبصارهم وأنفسهم ملكه وبيده ، فهو الذى جعلهم يسمعون ، ويبصرون ويعملون ، فأعطاهم حاسة السمع والبصر وقوة السمع والبصر ، وفعل الأسماع والأبصار ، وأعطاهم آلة العمل وقوة

(١) المناظرة كما صورها ابن القيم فى كتاب شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل .

العمل ونفس العمل ، فنسبة قوة العمل إلى اليد والكلام إلى اللسان كنسبة قوة السمع إلى الأذن ، والبصر إلى العين .ونسبة الرؤية والسمع اختياراً إلى محلهما كنسبة الكلام والبطش إلى محلهما ، وإن كانوا هم الذين خلقوا لأنفسهم الرؤية والسمع ، فهل محلهما وقوى المحل والأسباب الكثيرة التي تصلح معها الرؤية والسمع لهم ، أم الكل خلق من خالق كل شيء ، وهو الواحد القهار .

القدرى : لو كان الله سبحانه وتعالى هو الفاعل لأفعالهم لاشتقت له منها الأسماء ، وكان هو الأولى بأسمائهم منهم ، إذ لا يعقل الناس على اختلاف لغاتهم وعاداتهم ودياناتهم قائماً إلا من فعل القيام،وآكلا إلا من فعل الأكل ، وسارقاً إلا من فعل السرقة ، وهكذا جميع الأفعال : فقلبتم أنتم الأمر، وقلبتم الحقائق فقلتم من فعل هذه الأفعال حقيقة لا يشتق له منها اسم ، إنما تشتق منها الأسماء لمن لم يفعلها ولم يحدثها ، وهذا خلاف المعقول واللغات وما تعارفه الأمم .

السنى : العبد فاعل لفعله حقيقة ، والله خالقه،وخالق آلاته الظاهرة والباطنة ، وإنما تشتق الأسماء لمن فعل تلك الأفعال ، فهو القائم والقاعد ، والمصلى والسارق ، والزانى حقيقة . فإن الفعل إذا قام بالفاعل،عاد حكمه إليه،ولم يعد إلى غيره ، واشتق لمن له منه اسم ، ولم يشتق ممن لم يقم به ، فهناك أربعة أمور : أمران معنويان(١) فى النفى والإثبات ، وأمران لفظيان فيهما ، فلما قام الأكل والشرب والزنى والسرقة بالعبد عادت أحكام هذه الأفعال إليه واشتقت له منها الأسماء وامتنع عود أحكامها إلى الرب ، واشتقاق أسمائها له، ولكن من أين يمنع هذا أن تكون معلومة للرب سبحانه مقدورة له مكونة له ، واقعة من العباد بقدرة ربهم وتكوينه ؟

القدرى : لو كان خالقها للزمته هذه الأمور .

السنى : هذا باطل ودعوى كاذبة ، فإنه سبحانه وتعالى لايشتق له الاسم مما خلقه فى غيره ولا يعود حكمه عليه ، وإنما يشتق الاسم لمن قام به ذلك فإنه سبحانه خلق الألوان والطعوم والروائح والحركات بمحالها ولم يشتق لها اسم منها ولا عادت أحكامها إليه ، ومعنى عود الحكم إلى المحل الإخبار عنه بأنه يقوم ويقعد ويأكل ويشرب(٢) ؛

---

(١) المعنويان : نفى الحكم ، أو إثباته لله ، واللفظيان : عودة الحكم نفياً أو إثباتاً إلى العبد ، واشتقاق الاسم له .

(٢) راجع فى كتاب شفاء العليل نفيه المناظرة كاملة .

١٤٩ — ونرى ابن القيم فى هذا يصور مذهب السنة بالرأى الذى يراه هو وشيخه ابن تيمية إذ يقرر أن أفعال العبد تسند إليه، وأن الخالق لها هو الله تعالى لأن الله تعالى خلق فيه القوة الفاعلة، ولأن التناول من العبد، فعلاقة العبد بما يسند إليه من أفعال علاقة المتناول لما خلق سبحانه ، وإن ذلك التناول نفسه إنما هو القوة التى أودعها الله تعالى إياه .

ولذلك لا يعتبر ابن القيم رأى الأشعرى فى هذه المسألة هو رأى السنة ، بل يعتبرهم من الجبرية ، وسنبين مذاهب السنيين فى هذه المسألة عندما نتكلم عنهم .

المرجئة

١٥٠ — هذه الفرقة نشأت فى وسط شاع فيه الكلام فى مرتكب الكبيرة : أهو مؤمن أم غير مؤمن؟ فالخوارج قالوا كافر ، والمعتزلة قالوا غير مؤمن ، وقد سمى مسلماً ، والحسن البصرى وطائفة من التابعين قالوا : إنه منافق ، لأن الأعمال دليل على القلوب ، وليس اللسان دليلا على الإيمان ، وقال الجمهور من المسلمين : هو مؤمن عاص أمره بيد الله إن شاء عذبه بقدر ذنبه ، وإن شاء عفا عنه . وفى وسط هذا الاختلاف جهرت هذه الفرقة بأنه لا يضر مع الإيمان ذنب ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة . ومن المنتمين إليهم من قال أن أمر المرتكب يرجأ إلى الله تعالى يوم القيامة ، وهؤلاء يتلاقون إلى حد كبير مع طائفة كبيرة من جمهور العلماء السنيين . بل إنه عند التمحيص يتبين أن آراءهم هى آراء الجمهور .

١٥١ — والبذرة الأولى التى نبتت منها هذه الفرقة كانت فى عصر الصحابة فى آخر عصر عثمان رضى الله عنه ، فإن القالة فى حكم عثمان وعماله قد شاعت وذاعت ، وملأت البقاع الإسلامية ، وظهرت الفتن التى انتهت بقتله ، وفى أثناء ذلك اعتصمت طائفة من الصحابة بالصمت وتجملت بالامتناع عن الاشتراك فى تلك الفتن التى مرج المسلمون فيها مرجاً شديداً ، وتمسكوا بحديث أبى بكر عن النبى صلى الله عليه وسلم ، إذ قال عليه الصلاة والسلام : « ستكون فتن : القاعد فيها خير من الماشى ، والماشى فيها خير من الساعى ، ألا فإذا نزلت أو وقعت ، فمن كان له إبل فليلحق بإبله . ومن كان له غنم فليلحق بغنمه ، ومن كان له أرض فليلحق بأرضه — فقال رجل : يارسول